

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 2019/10/26



الرقم: 19/002.

بيان

اجتمع المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة يوم 27 من شهر صفر 1441 الموافق لـ 26 من شهر أكتوبر من سنة 2019، في دورة طارئة من أجل تدارس التطورات الأخيرة التي مست القضاء، والتي أظهرت نية ميّمة للسلطة التنفيذية في عدم تكريس مقومات استقلالية القضاء، وضربها عرض الحائط لهذا المطلب المعبر عنه من طرف الشعب والقضاة معا.

إن تعدي وزارة العدل على صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء الذي يمثل هرم استقلالية السلطة القضائية والتفرد بإعداد الحركة السنوية للقضاة في غرف مغلقة، مستغلة الدور الشكلي الذي يقوم به المجلس منذ سنوات، والذي صادق على حركة بهذا الحجم مست حوالي 3000 قاضي في وقت قياسي لا يتعدى الساعة من الزمن، يكرس هيمنة الجهاز التنفيذي على دواليب السلطة في الجزائر.

إن ما حدث يوم 24 من شهر أكتوبر الجاري يعد يوما أسودا في تاريخ القضاء الجزائري، هدفه ضرب وكسر هيكل النقابة الوطنية للقضاة بنقل أكثر من ثلثي أعضاء مجلسها الوطني ومكاتبها التنفيذي الذين يتمتعون بشرعية انتخابية كاملة غير منقوصة.

إن التسويق إعلاميا للحركة على أنها تدخل في إطار حملة مكافحة الفساد فيه الكثير من المغالطات على اعتبار أن المشكل أعمق، لأن الجميع يعلم أن المشكل في عدم استقلالية القضاء من حيث النصوص والواقع، ومن غير المعقول معالجة هذا المشكل بمجزرة طالت

القضاة وعائلاتهم بعملية تدوير عشوائية انتقائية وانتقامية غير مدروسة، دوسا على حق القضاة في الاستقرار اجتماعيا والمكفول دستوريا وفي المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر وكذا بموجب المواد 26 و68 من القانون الأساسي للقضاء، وهو ما يضاف إلى سلسلة المشاكل التي يعانونها أصلا مهنيا واجتماعيا.

لقد حرصت النقابة الوطنية للقضاة وبكل شفافية على سلك طرق الحوار مع مصالح وزارة العدل، في سبيل الاستجابة لمطالب القضاة المشروعة، وتحملت ضغطا رهيبا من القضاة في سبيل الحفاظ على القضاء وحسن سيره، لكنها تفاجأت بغلق كل أبواب الحوار معها، ما اضطر المجلس الوطني للعودة إلى هياكل النقابة وقاعدتها، أين تقرر توقيف العمل القضائي برمته ابتداء من تاريخ الأحد 27 أكتوبر 2019 إلى غاية الاستجابة للمطالب التالية:

أولا- الشروع فورا في مراجعة النصوص القانونية الحالية التي تركز هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

ثانيا- تجميد نتائج الحركة السنوية إلى غاية إعادة دراستها بصورة قانونية وموضوعية من طرف المجلس الأعلى للقضاء بعد استرجاعه صلاحياته المسلوبة كاملة غير منقوصة، وإشراك النقابة الوطنية للقضاة.

ثالثا- الفصل في المطالب المهنية والاجتماعية التي سبق تقديمها يومي 26 جوان و21 سبتمبر من السنة الجارية.

رابعا- دعوة وزير العدل إلى الكف عن تعامله المتعالي مع القضاة وممثليهم، وتذكيره بأن القضاة ليسوا قطيعا يساق بهذه المهانة، والادعاء بتطهير القضاء وتصنيف قضاته بصورة مشينة ينطوي على نرجسية مرضية يتعين علاجها.

في الأخير، تم تكليف أعضاء المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة بمتابعة تنفيذ مقتضيات هذا البيان على مستوى مختلف الجهات القضائية، وإبلاغ المكتب التنفيذي بكل تطور يخص ذلك.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

عن المجلس الوطني للنقابة الوطنية للقضاة

رئيس النقابة الوطنية للقضاة

يسعد مبروك

